Journal Of the Iraqia University (73-9) July (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

تأثير الكساد الكبير على الاقتصاد الأمريكي والسياسات المالية ١٩٣٩-١٩٢٩.

م.م. نورصفر سايه خان محسن
وزارة التربية/ مديرية تربية الرصافة الأولى
Noor Safar Saea Khan Mhsin

المقدمة :

شهد القرن العشرين عدداً من الأزمات المالية ، التي شملت عدداً كبيراً من الأسواق المالية لمعظم بلدان العالم ، بدءاً من بوادر الازمة الاقتصادية الكبرى ١٩٢٩-١٩٣٩، ومروراً بأزمات حقبتي السبعينات والثمانينات ، وصولاً الى الازمات المالية الحديثة ، أين كانت سرعة انتشارها في الأسواق المالية العالمية ، وتأثيرها على مختلف ميكانيزمات السوق المالي وسوق البورصات[1].شكل تكرار الأزمات في الدول النامية خلال عقبة التسعينات ، ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام ، وترجع أسباب ذلك الى أن أثارها السلبية كانت حادة وخطيرة وهددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول ، إضافة الى انتشار هذه الآثار ، وعدوى الأزمات المالية لتشمل دول أخرى نامية ومتقدمة كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول واندماجها في منظومة التجارة العالمية .

أولاً: أهمية البحث :

تكمن أهمية دراسة تأثير الكساد الكبير على الاقتصاد الأمريكي في فهم عميق للأسباب الجذرية للأزمات الاقتصادية وكيفية تأثيرها على مختلف جوانب الحياة، مما يساعد في وضع سياسات اقتصادية أكثر فعالية لتجنب تكرار مثل هذه الأزمات أو التخفيف من آثارها في المستقبل، كما أن دراسة الكساد الكبير تقدم دروسًا قيمة حول كيفية استجابة الحكومات للأزمات، وتأثير السياسات المالية والنقدية على الاقتصاد، ودور المؤسسات المالية في الأزمات.

ثانياً: إشكاليات البحث :

واجه دراسة تأثير الكساد الكبير على الاقتصاد الأمريكي العديد من الإشكاليات، بما في ذلك صعوبة تحديد الأسباب المباشرة، وتداخل العوامل المختلفة، والقيود المنهجية في تحليل البيانات التاريخية، لأن الكساد الكبير لم يكن نتيجة لسبب واحد، بل تضافرت عدة عوامل أدت إلى تفاقم الأزمة، مثل انهيار سوق الأسهم، وفشل البنوك، والسياسات الحكومية غير الفعالة، والتبعات الاجتماعية للكساد.وتتجسد إشكاليات هذا البحث من خلال الإجابة على الأسئلة التالية :

١-ما هي العوامل الرئيسية التي أدت إلى اندلاع الكساد الكبير ما بين ١٩٢٩-١٩٣٩؟

٢-ما هي الآثار المباشرة للكساد الكبير على الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف في الولايات المتحدة؟

٣-ما هي التغيرات الاجتماعية التي صاحبت الكساد الكبير؟

ثالثاً : أهداف البحث :

تهدف دراستنا إلى فهم أسباب وتداعيات هذه الأزمة الاقتصادية العالمية، وتقييم السياسات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية لمواجهة تداعياتها. يهدف البحث أيضًا إلى استخلاص الدروس المستفادة من هذه الفترة لتجنب تكرار مثل هذه الأزمات في المستقبل.

خامساً: الدراسات السابقة ومناقشتها :

اعتمدت الدراسة على عدة مصادر أغنت المقال بمعلومات قيمة ويأتي في مقدمتها:

– إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، ناقشت هذه الدراسة جوهر الأزمة المالية العالمية، التي جاءت في ظل الانفتاح الاقتصادي الواسع و عولمة المعاملات المالية و الاقتصادية ، مما أدى إلى سرعة انتقال عدوى الأزمات إلى باقي أنحاء العالم و فقدان الثقة في الاقتصاد الذي يعاني من الأزمة المالية.

– علي عيد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، عرضت النمو الاقتصادي وأثره على التجارة وتحركات عوامل الإنتاج الدولية بالتفصيل، وكذلك وتناولت مناقشة الإقراض الدولي وأزمة الديون العالمية، ثم الاستثمار في الأوراق المالية والاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات، وخصصا جزءاً من هذا الدراسة لدراسة السياسات التجارية وأدواتها وآثارها وأنواعها والسياسات الإستراتيجية التجارية.

– JOHN Gatherin 1987 LA Crise economigue De 1929.

تناولت مناقشة تقيّم الإدراك الليبرالية في بيئة الأعمال خلال فترة الكساد اقتصاد التاريخ الحديث، وبينت الأوضاع السياسية القوية، لا سيما "الصفقة الجديدة" ،و ركزة هذه الدراسة على أزمة ١٩٣٠ معتبرها بمثابة الموتى فترة الكساد الاقتصادي لتاريخ العالم الغربي الحديث.

– KARYOTIS Catherine,2009,La Crise Financiere

ناقشت تغيرت أزمة الكساد الكبير في الطبيعة، وكيفية ظهورها مرة أخرى بشكل خطير لأنها تؤثر على المجال المالي الذي يبدو واضحًا لأزمة أكثر عمقًا واحتياطية.

- **كيفية تأثير الكساد الكبير على الاقتصاد الأمريكي ١٩٢٩–١٩٣٩.**تعد أزمة الكساد الكبير ١٩٢٩–١٩٣٩من أعنف أزمات القرن العشرين ، وأشدها قساوة على البشرية خلال القرن العشرين ، فهذا الوصف سيقودنا الى التعرف على حقيقة هذه الازمة ١٩٢٩–١٩٣٩، وما هو مفهوم الكساد الكبير ، وكيف كانت الحالة الاقتصادية للعالم خلال هذه الازمة شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأول استقراراً نسبياً في العلاقات النقدية والمالية والدولية ، بفضل الإصلاحات التي أدخلت على الأنظمة النقدية ما بين ١٩٢٤–١٩٢٨، لكن سرعان ما اختفى ذلك بسبب المضاربة الحادة في العقارات ، وما يتصل بها لتنفجر الازمة يوم الخميس الأسود ٢٤أكتوبر ١٩٢٩ ، شملت مختلف مجالات الإنتاج التجارة ، كما أنها شملت العلاقات النقدية والمالية .[٢]تعد أزمة الكساد الكبير Great Depression أول أزمة مالية عالمية ذات أثار بالغة في جميع المجالات ، ويمكن القول أنها كانت السبب في تغيير البناء الهيكلي للنظام المالي العالمي ، وقد جاءت هذه الازمة عام ١٩٢٩ أعقاب فترة شهدت فيها الولايات المتحدة ازدهاراً غير مسبوق ، إذ غمرت الأموال جميع البنوك والشركات الامريكية ، وتم توظيف جزء كبير منها في سوق الأوراق المالية فساهم هذا في جلب المزيد من الازدهار والانتعاش الى السوق الامريكية .[٣]وتعد أقوى أزمة اقتصادية عالمية هزت الاستقرار النسبي في الاقتصاد الرأسمالي بأكمله ، وتسببت في الانحرافات والممارسات غير الأخلاقية الحاصلة في السوق الدولية ، وقد أدت هذه الازمة في هذه الوقت الى اختفاء نصف عدد مصارف الولايات المتحدة الامريكية تقريباً. [٤]أزمة ١٩٢٩ هي أزمة فائض في الإنتاج وكساد وتدهور الأسعار ، ثم تدهوراً كبيراً في الإنتاج العالمي لقلة الطلب عليه ، فبين ١٩٢٩–١٩٣٩ تناقص انتاج الفحم في العالم من ١٣٣٢مليون طناً الى ٩٦٠مليون طناً، وإنتاج السيارات من ٣,٦مليون سيارة الة ١٩٧٩٠٠٠سيارة فقط ، وتناقص سعر القطن والنحاس وفي البرازيل أمرت الدولة بحرق الإنتاج الفائض من القهوة ٩سنوات أحرقت ٣مليارو٥٠٠مليون كغ من القهوة ، وبدأت الازمة بفيض الإنتاج لتنتهي بتدمير الفائض منه والتقليل من حجم الإنتاج مستقبلاً.[٥]بدأت أزمة فائض في الإنتاج وكساد وتدهور الأسعار في الولايات المتحدة الامريكية ، فشهدت أمريكا ازمة اقتصادية ومالية ونقدية لم يسبق لمداها وخطورتها مثيل ، ثم اصابت بقية الدول الأوروبية الأخرى وانعكست آثارها على جميع العالم ، إذ إن للازمة الاقتصادية الإنتاجية الرأسمالية شكلين هما : [٦]

١–أزمة نقص وندرة .

٢–أزمة فائض الإنتاج .بدأت أزمة الكساد الكبير بضربة مالية في بورصة وول ستريت في ٢٢اكتوبر ١٩٢٩ إذ انخفضت أسعار الأسهم بشكل مفاجأ فاندفع أصحابها الى بيعها بسبب ذعرهم بدليل عرض يومي ٢٣–٢٤ أكتوبر ما يقارب ٦ملايين سند ١٣مليون سهم ، وارتفع العدد في ٢٩ أكتوبر الى ١٦ مليون سهم ، فحاولت المصارف شرائها لضمان استقرار أسعارها ففشلت ، ولجات الى وقف القروض مما دفع أصحاب الودائع لسحبها لانعدام الثقة في المصارف ، فتعطلت المشاريع الاقتصادية بسبب عدم تمكن أصحابها من الحصول على اعتمادات مصرفية فانخفض النشاط الاقتصادي ،و ما زاد من حدة الامة جفاف صيف 1929 الذي تعرض اليه الوسط الغربي للولايات المتحدة الامريكية ، إذ نتج عنه انتاج ردئ للمحاصيل وعجز المزارعين عن دفع فوائد ديونهم للمصارف مما أدى الى افلاس هذه الأخيرة وانتشار الازمة في كافة أمريكا على مستوى كافة القطاعات ، فاضطرت الولايات المتحدة الامريكية الى سحب رأس ماليها المستثمرة في الخارج وأوقفت إعاناتها لبعض الدول ، امتدت الازمة الى البلدان الصناعية الأوروبية وبفعل ارتباطها بالاقتصاد الأوروبي فقد امتدت الازمة سوى على الاتحاد السوفيتي لانعزاله عن العالم الرأسمالي بإتباعه اشتراكياً.[٧]

● **كيفية تشكيل السياسات المالية والاجتماعية في فترة ما بعد الازمة** .استطاعت ازمة ١٩٢٩ أن تزعزع سوق الأوراق المالية في أمريكا بيوم واحد ، فلم يقتصر أثرها على هذه الحد فقط بل امتد ليهدد العام بأسره ، إذ اختلف الاقتصاديون كثيراً في أسباب ومسببات الكساد الكبير ، لكن جوهر مشكلة الكساد يعود لفترة العشرينات من القرن الماضي ، وما صاحبها من تفوت كبير بن القدرة الإنتاجية للاقتصاد المحلي وقدرة الناس على الاستهلاك [٨]، فالتطورات في تقنيات الإنتاج اثناء وبعد الحرب العالمية الأولى ارتفعت بشكل كبير في الولايات المتحدة مما زاد من حجم انتاج المصانع بشكل كبير من احتياجات الناس في الولايات المتحدة ، تسبب في تكدس الإنتاج السلعي ، إضافة الى الخلل الكبير في توزيع الثروة بين طبقات المجتمع ، وهناك سبب أخر هو عدم تنويع الأنشطة الاقتصادية داخل المجتمع ، وقد كانت الصناعتين الاساسيتين في الولايات المتحدة في ذلك الوقت هما صناعة السيارات وصناعة الإذاعة ، ولم يكن هناك تركيز على الصناعات الزراعية وغيرها من الصناعات الأخرى .[٩]ارتبطت أسباب ازمة الكساد الكبير خلال ١٩٢٩–١٩٣٩ بالظروف العالمية التي سادت حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى ، والفكر الكلاسيكي الاقتصاد الذي سائد آنذاك ، وما كان مجرد انهيار في البورصة ، سرعان ما تحول الى ازمة مالية اقتصادية شاملة وحادة ، رافقها انخفاض مفاجئ في المستوى العام للأسعار .[١٠]انهارت أسعار الأوراق المالية نظراً لزيادة العرض وانعدام الطلب ، هذا معناه انهيار المركز المالي للشركات العالمية ، أدى ذلك الى حدوث موجة من التشاؤم وعدم الثقة في الاقتصاد ، هنا بدأت الولايات المتحدة الامريكية والتي كانت من أشد المتحيزين للنظام الذي يتبع قاعدة الذهب الدولية ، إلى أن أعلنت عن خروجها التام عنه وإيقاف تحويل العملات الى ذهب بذلك انهارت قاعدة الذهب وكان من الضروري على العالم أن يتبع نظام جديد يتمشى مع الأوضاع القائمة ، لأن الوضع قاصر على الولايات المتحدة فقط .[١١]تجلت ازمة الكساد الكبير في انقسام النظام النقدي العالمي الى ثلاث مناطق نقدية ومنفصلة ومتنافسة :

١–منطقة الجنية الإسترليني الي وضحت لنا اثر القرار ببريطانيا في ٢١ سبتمبر ١٩٣١ بالتخلي عن قاعدة المبادلات بالذهب مما تسبب بانخفاض سريع لقيمة الجنية ، تراوح بين ٢٥٪ –٣٠٪ ، إذ نتج عنه زعزعة البنيان المالي لعشرين دولة في أوروبا ، هذا ما دفع البلدان التابعة للاقتصاد الإنجليزي الى مساندة تدهور الجنيه حتى تحافظ على إمكانية ترويج بضاعتها بالمملكة بريطانيا.

٢–المنطقة الثانية تمثلت في الولايات المتحدة الامريكية التي قررت وضع حد لاستقرار الدولار ثم تخفيض قيمة بنسبة ٤١٪ في جانفي ١٩٣٤.

٣–ظهرت المنطقة الثالثة في جويلية ١٩٣٣ جمعت فرنسا والبلدان التي قررت الحفاظ على استقرار نقدها مرتبطاً بالذهب ، إذ أظهرت فرنسا مقدرتها على الصمود أمام الأزمة من خلال دعمها لبنك إنجلترا ، غير أن هذا الصمود اصطدم بهزة مالية تأكدت من خلال البنك للائتمان الذي أصبح مهدداً بالعجز نهاية سبتمبر ١٩٣١، ومن خلال فشل سياسة المنطقة الثالثة في المحافظة على استقرار نقدها التي تفككت وانحلت سنة ١٩٣٦، أما أوروبا الوسطى فعملت المانيا على بلورة منطقة نقدية تتعامل معها بأشكال متنوعة من المقايضة .[١٢]وجدت الدولة نفسها مجبرة على التدخل في الميدان الاقتصادي ، لتوازن سياستها المالية خاصة بعد أن أصبحت مشروعات ضخمة يعمل فيها احياناً عشرات الآلاف من العمال ، تعاني من مشاكل خطيرة ، على أثر هذا الوضع اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير والإجراءات لسياستها المالية ، تتمثل فما يلي :[١٣]

- فرض الضرائب والرسوم الجمركية ، بهدف حماية السوق الداخلية .
- توجيه الإنتاج .
- تأميم عدة ميادين اقتصادية .
- سن قوانين اجتماعية وتشريعات قضائية عمدت الدولة الى تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي ، نتيجة عجز الدول عن الاستيراد من الخارج لافتقارها الى احتياطي الذهب ، إذ قامت بتشجيع الإنتاج الوطني ، هذا ما قامت به بريطانيا من خلال تخليها عن النظام التبادل الحر سنة ١٩٣٩، وكذلك سياسية المقايضة التي تعتمد على مبادلة المنتجات المستوردة بالبضائع المتوفرة لديها، وتنظيم الاقتصاد من خلال تنظيم الإنتاج والمبادلات التجارية وتعيين المحافظين والمديرين ومراقبة المصارف التجارية ، اضطرت معظم الدول الى تطبيق سياسة الانكماش المالي أي التقليل من وسائع الدفع وتخفيض الأجور وتطبيق عمليات التسليف المصرفي ، وبذلك تمكنت الحكومة من تقويم المشروعات التي تعاني من بعض الصعوبات وتأمين هامش الربح .[١٤]أثر الكساد الكبير بشكل عميق على السياسة الاجتماعية الأمريكية، مما أدى إلى تغييرات واسعة في دور الحكومة والتدخل في الاقتصاد، وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي ، و حاولت الدول معالجة مشكلة البطالة بطرق ووسائل متعددة ، وقد أدى الكساد إلى اقتناع متزايد بأن الحكومة يجب أن تلعب دورًا أكبر في تنظيم الاقتصاد، إذ قامت الولايات المتحدة الامريكية بإنشاء مخيمات عمل بلغ عددها ١٥٠٠ مخيم في الفترة ما بين ١٩٣٣–١٩٣٩ أي حوالي ٢٥٠٠٠٠٠ عامل استخدموا في اعمال الطرق وغيرها من الاعمال الشاقة ، كما قامت الدول

بفتح ورشات عمل مختلفة بهدف امتصاص فائض من اليد العاملة في المانيا ، فتم إيقاف النساء المتزوجات عن العمل .[١٥]اتخذت الولايات المتحدة عدة إجراءات سياسية لخدمة السياسة الاجتماعية ، هادفة تجاوز الازمة من خلال إعادة التوازن بين التكاليف والإنتاج وبين حياة المدن والارياف وبين الأسعار الزراعية والصناعية ، وتخفيض ساعات العمل وضبط الحد الأدنى للأجور وزيادتها ، وخصصت ٥٠٠مليون لمساعدة العاطلين عن العمل ، وأنشاء الديوان الفيدرالي للمساعدة الذي وزع ٥,١مليون دولار على المعوزين ودرس إمكانية القيام بإعمال ذات منفعة عمومية من الدول .[١٦]أطلق الرئيس فرانكلين روزفلت "الصفقة الجديدة" (New Deal) وهي سلسلة من البرامج والمشاريع الحكومية التي هدفت إلى توفير الإغاثة للعاطلين عن العمل، وإصلاح النظام المصرفي، وإعادة بناء الاقتصاد، كان قانون الضمان الاجتماعي لعام ١٩٣٥، الذي أرسى نظامًا اتحاديًا لمعاشات الشيخوخة وتخفيف البطالة، أثرت السياسة الاجتماعية بشكل عميق على المجتمع بين ١٩٣٤-١٩٣٩ ، شملت التغييرات برامج إغاثة للعاطلين عن العمل، وبرامج للأعمال العامة، وبرامج للمزارعين، وغيرها من التدخلات الحكومية التي هدفت إلى التخفيف من آثار الأزمة وتوفير الدعم الاجتماعي للمواطنين، مما زاد وعي الناس بأهمية الأمن الاقتصادي وضرورة وجود شبكات أمان اجتماعي، أدى إلى تغيير في الرأي العام حول دور الحكومة في حياة المواطنين، وقدمت الحكومة سياسة مدروسة مساعدة المزارعين على استعادة إنتاجيتهم وتجنب المزيد من الخسائر .[١٧]

الخاتمة :

مر الاقتصاد العالمي خلال ازمة الكساد الكبير ١٩٢٩-١٩٣٩ بالعديد من الأسباب والاثار ، فالأزمات المالية هي عبارة عن مزيج معقد ومتفاعل من حالة الضعف الاقتصادي والمالي والهيكلي والباعث للكثير من الأزمات هو بالأساس متغير اقتصادي كلي يتزامن مع الانسحاب المفاجئ لرأس المال الخارجي المتدفق .

اتخذت أمريكا التدابير السياسية الاجتماعية المناسبة لتخفيف القيود واعباء ازمة الكساد على الشعب ، الأمر الذي أدى في النهاية الى إعادة تشغيل عدد لا بأس به من الشعب الأمريكي ، وأدى إلى تغيير في الرأي العام حول دور الحكومة في حياة المواطنين.

هوامش البحث

[١] سميح مشعود ، الازمة المالية العالمية ، نهاية الليبرالية المتوحشة ، دار الشرق للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ٢٠١٠، ص٩.

[2] LACOSTE Olivier,2009,Comprendrele Crisefinanciers Editions Eyrolles , paris,op .cit, p33

[٣] إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٩، ص٣٠

[٤] محمد سعيد محمد الرملاوى، الازمة الاقتصادية العالمية ، إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية ، دار الفكر الجامعي ، ٢٠١١، ص٣٤.

[5] KARYOTIS Catherine,2009,La Crise Financiere; En 40 Concepts Cles, Paris .p 113.

[6] JOHN Gatherin 1987 LA Crise economigue De 1929. Petite Bibliotheque Payote France .p113

[٧] مصطفى العبد الله ، الموسوعة العربية على المواقع الالكترونية .

http//www.arabency. com/ index/ php?module= pnecyclopedia & func= display -term &id=635 Consulte LE ;11/3/2009.

[٨] علي عيد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن ، ٢٠٠٧م، ص٦٦.

[٩] هيثم يوسف محمد عويضة ، كينز والكساد الكبير ، قراءة في أزمة ١٩٢٩ والازمة الحالية ، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسيةص٦.

[١٠] دانييل ارنولدا، تحليل الازمات الاقتصادية للأمس واليوم ، ترجمة : عبد الأمير شمس الدين ،ط١، المؤسسة الجامعية للدارسات بي ، ص٣٠.

[١١] دانييل ارنولدا ، مرجع سابق نفسه ، ص٣٩.

[١٢] محمد عبد الوهاب ، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية قديمها وحديثها أسبابها ونتائجها ٢٠١٠ ، ص٢١٩.

[١٣] عرفات تقي الحسيني ، التمويل الدولي ، ط١، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٩، ص٢١٢.

[١٤] احمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد حسن ، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، مصر ، ص١٩٨.

[١٥]ستاد نيجنكو ، الازمة النقدية في النظام الرأسمالي ، أصلها وتطورها ، ترجمة : محمد عبد العزيز ، ،١٩٧٩، ص١١١.

[١٦] صوالحة أيوب احمد ، الازمة المالية والاقتصادية (المحركات ، الاثار ، الحلول) ، المعهد الوطني للتدريب ، الأردن ، من الموقع الالكتروني http\\www. Minshawi .com/ node/884/ Iconsulte Le ;22/11/2009

[١٧] إرك راشواي ، الكساد الكبر والصفقة الجديدة ، ط١، مؤسسة هنداوي ، مصر ، ٢٠١٥م، ص٨٧.